



جانب من جلسة الشورى أمس

تفتين تراخيص استيرادها وتصديرها للأغراض العلمية والطبية .. وإحالة مادة «الجداول» للجنة التشريعية

«شبهة دستورية» تعطل إقرار «الشورى» لقانون المخدرات

كيت - بتول السيد:

تسببت «شبهة دستورية» في إحدى مواد مشروع قانون بشأن المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، في تعطل إقراره بمجلس الشورى خلال جلسته أمس. حيث وافق المجلس على التقرير التكميلي للجنة الخدمات بخصوص مشروع القانون، فيما عدا المادة الرابعة من المشروع التي تمت إحالتها إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، لإعادة النظر بشأنها مع مائة الشاؤون القانونية، وذلك بناء على مقترح لرئيس اللجنة محمد مادي الطوحي، ووافق عليه المجلس بالغالبية.

ويوجد تلك المادة «بجوز تعديل الجداول المرفقة بالقانون بالإضافة أو تغيير البناء وذلك بغرض من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير يعد موافقة لجنة من ذوي الاختصاص يصدر بتشكيلها قرار منه، ويتركز في عضويتها ممثلان عن وزارتي الداخلية والعدل.

وفي الوقت الذي نفت فيه مقرة لجنة الخدمات، بعبء اللجنة وجود شبهة دستورية في تلك المادة، استناداً لندوة لدائرة الشؤون القانونية كانت مرفقة بتقرير اللجنة، انقسم الأعضاء ما بين مؤيد ومعارض لتلك الرؤية. ومن جهة، عبر النائب الأول لرئيس المجلس جمال فخرو عن قلقه من توقيف سلطة التشريعية بتغيير الجداول المرتبطة بالقانون، نظراً لاحتلال نواحيها شائبة دستورية، ولأنه فضل إحالتها لدائرة الشؤون القانونية لتعطي



العريش تدعو لتوحيد تعريف الجلب والاستيراد



الجيشي لا تعزى له حق التشريعية



الفاضل ترحب مزارات لتفويض التفيدية



عقار الجداول مرفقة بمتملغات مولى

الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو ميا المكان المهني، لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية أو من يشاركه في السكن ممن هو مسؤول عن إقامته، وذلك من حكم العقوبة لمن ضبط في هذا المكان والذي يصل للحبس لمدة لا تزيد على ستة، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار، أو إحدى مائتي عقوبتين.

الجلسة عدا مواد تفتن صرفها وتحرير وصفاتها وحيازتها من قبل الصيادلة والأطباء والرضي، منها للمادة 19 التي تحظر على الأطباء تحرير وصفات تحتوي على بعض أنواع المواد المخدرة، وكذلك للمادة 20 التي لا تجوز للصيادلة صرف المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلا بموجب وصفة طبية مستوفية لعدة شروط، والمادة 26 التي تجيز للرضي حيازتها باستخراجات التي يصفا لهم الأطباء المرضى لهم بمزاولة مهنة الطب الخاصة لاستعمالهم الخاص وألسياب صحية يحتج، ويحظر التنازل عن هذه المواد أو المؤثرات لأي شخص آخر مما كانت الأسباب.

من التوضيح. ويعد أن رفض المجلس مقترح اللجنة التي تصلى بين مصطلح «الجداول» من حيث المعنى، من جهة أخرى، أمر المجلس المادة 13 التي لا تجوز التراخيص باستيراد أو تصدير أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو السلائف إلا لجهات معينة، كالأبحاث الحكومية والكليات والمعاهد المتخصصة، ومراكز الأبحاث العلمية والمرضى لها، وكذلك المستشفيات ومختبرات التحليل الكيميائية والمعامل الصناعية ومصانع الأدوية والمراكز الصيدلانية المرخص لها.

وقد لا يكون ذلك لصالح العمل، هذه من القانون الخاصة بالتعرفات، فيما اقترح العضوات رباب العريش ودلال الزايد بتوحيد تعريف الجلب والاستيراد لتكون اللفظين لها نفس المعنى. وقال وكيل وزارة الداخلية للشؤون القانونية محمد راشد بوجود أن اللفظين مختلفان في المعنى، وأرد بوجود أن ذكر اللفظين منفصلين جاء بهدف اتخاذ مزيد من الاحتراز والتشديد، ونمعا لإزالة التفسير وتزيد

في بيان أصدره الشورى في جلسته أمس

إدانة الانتهاكات الإسرائيلية وإشادة باتفاق مكة

واصل البيان «مجلس الشورى يدعو دول العالم قاطبة والمنظمات والهيئات الدولية التي تتحمل المسؤولية من أجل العمل الفوري على وقف استهداف المقدسات الإسلامية بدمسطن».

والشخرب التي يقدم عليها العدو الإسرائيلي بحق أجزاء من الحرم القدسي، فقد عدوا خطيرا ضد الأمة العربية والإسلامية في واحدة من أقسى مسلماتها.

أصدر مجلس الشورى في جلسته أمس بياناً يدين الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة على حرم المسجد الأقصى، ويبارك للشعب الفلسطيني توقيع تفاهيته معه، جاء فيه «إصراراً منها على تحدي إرادة المجتمع الدولي، واستمراراً لما اعتادت عليه من اعتداءات وتجاوزات، وإظهار تضامنا معاهم الدعوان على الأمة العربية والإسلامية وفقدانها، تستمر إسرائيل في مسلسل جرماتها بانتهاك حرمه المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأولى المسجدين في الإسلام، وللشريعة الدولية».

سقف يداً واحدة لتعزيز البرنامج الإصلاحي



علي صالح المانع

دستورية تحثي النهج الديمقراطي سبيلاً لتسخم، وترسي دعماً دولة المؤسسات والحريّة والديمقراطية والعدل في ظل الدستور والقانون».

يناقش «المهرشات» ويستكمل «التسول» في جلسته المقبلة

«مكتب الشورى» يستعرض «الرد على الخطاب الملكي»



العصفور خلال جلسة أمس

وجه عضو مجلس الشورى علي عبدالرضا العصفور سؤالاً إلى وزير الأشغال والإسكان فهمي الجور بشأن الخطوات التي قطعتها الوزارة في مشروع المدينة الشمالية حتى الآن.

والتحضير التي تقوم عليها الوزارة للتأكد من عمالة توزيعها على مستحقيها، كما استفسر عن الخعطات الإجماعية والرياضية والخلفية التي سيتمتعها المشروع، وأكد العصفور أن سؤاله لوزير الإسكان جاء بناء على نص البند 10 من الدستور التي بموجبها «تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين».



جلسة اجتماع مكتب الشورى أمس

«الشورى» يهنئ خريجي جامعة البحرين

في مساءه وطنهم، وخدمة مجتمعهم وإعلاء شأن أمتهم».

رئيس المجلس هذا فيها الجلسات الخريجين من جامعة البحرين، قال يسعيني أن أقدم باسمي وبعني أعضاء مجلس الشورى بخصائص التهنئة والتبريكات، إلى أبنائنا خريجي جامعة البحرين، بمناسبة فرحتهم الكبرى بهذه اليوم الذي طلائت زنت الله بصراهم، فما كان أملاً واقعاً بعد أن

التي قدمتها الوزارة لقطاع الفن والفنانين، وخطه الوزارة المقبلة في هذا المجال، ورد الوزير والسؤال الموجه إلى وزير الداخلية من العضو خالد المسقطي بشأن الدراسة التي أعدها مركز أبحاث المواصلات في بريطانيا حول تطوير استراتيجية الخطوط الوطنية للسلمة المرورية لمدة البحرين، ورد الوزير بمسلسل وكذلك السؤال الموجه إلى وزير العمل والشؤون الإسلامية من العضو راشد السبت بشأن زيادة الوزارة لعدد حاكم الاستعجال والتفتد، والإجراءات المتخذة حول مشكلة تأخر القضايا.

ووافق المكتب على أن يتضمن جدول اجتماع الجلسة القادمة التصديق على مضيفة الجلسة السابقة، وشروع التكميل على الخطاب الملكي بخصوص مشروع قانون بشأن معالجة التسول بالحدود، المرافق للمرسوم الملكي رقم 67 لسنة 2006، وتقترح لجنة الخدمات بشأن مشروع قانون بإنشاء جمعية مرشحات البحرين المرافق للمرسوم الملكي رقم 54 لسنة 2004.

عقد مكتب مجلس الشورى اجتماعه السابع في دور انعقاده الأول من الفصل التشريعي الثاني برئاسة علي الصالح ورئيس المجلس، بحضور النائب الأول لرئيس المجلس جمال فخرو، والنائب الثاني لرئيس المجلس أسد سماعيل، وروساء اللجان النوعية والأين العام والمشار القانوني بالمجلس.